



01

تحديد السياق

+ "المساواة بين النساء والرجال ترتبط ارتباطاً وثيقاً
بالسلام والأمن."

السفير أتوارول شوداري،
الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بالدراسة العالمية، مقابلة بالفيديو مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015

العالم بطرق هائلة. في الواقع، في الدراسة الاستقصائية التي تمت بين منظمات المجتمع المدني لصالح الدراسة العالمية، ذكر 84 في المائة من المجيبين أن القضايا الناشئة المقلقة هي التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. في التسعينيات، كانت معظم الحروب في أفريقيا، وارتبطت بنظام من الدول الهشة وأمراء حرب أقوياء. واليوم، هناك أنواع جديدة من النزاع ترتبط مباشرة بالسكان المدنيين بصورة غير مسبقة.

ورغم أن الأعمال الإرهابية كانت ظاهرة منتظمة من قبل، إلا أنه منذ عام 2001، أثبتت طبيعة ومدى هذه الأعمال كونها مدمرة الى درجة غير مسبقة. وقد بدا أن التفجيرات الانتحارية والانفجارات التي تستهدف المدنيين قد وصلت إلى ذروتها في العقد الأول من هذا القرن. وقد تسببت وحشيتها وهمجيتها في هزة عنيفة للمجتمع الدولي إلا أنه أصبح متحداً على نحوٍ غير معتاد.

وتميل الحرب في بعض مناطق العالم الآن إلى ازدياد عدم تناظرها، حيث تحارب جماعات المتمردين بأسلحة ومتفجرات بدائية قوات أكبر ذات أسلحة حديثة. وكما قالت امرأة في إحدى مناطق النزاع "التحالف يحقق السيطرة الجوية، بينما يسيطر المتمردون على المجتمع المحلي." ونظرًا لأن العديد من المقاتلين في جماعات التطرف العنيف المشاركين في هذه الحرب يتم أخذهم من المجتمع المحلي، أو هم من أبنائه، فإن النساء يجدن أنفسهن عادة في وضع متناقض، ممزقات بين الحاجة لحماية أطفالهن والمجتمع المحلي وبين الحاجة إلى محاربة التطرف وأثره الذي غالبًا ما يؤثر سلبًا على حقوق المرأة. كما بدأت أعداد كبيرة من النساء، بفعل الخطاب الثوري أو الرغبة في الخلاص، في الانضمام إلى الجماعات المتطرفة بأعداد كبيرة كمحاربات وهن يتأثرن بالنزاعات ليس كأمهات وبنات وأخوات فحسب.

وفي محاولة للتصدي لهذه الظاهرة المتنامية، كانت ردود أفعال الدول قوية، وإن لم تكن فعالة. ففي داخل حدودها وخارجها، انطوت استراتيجياتها على استخدام المزيد من المراقبة والقوة. وقد كان التعامل مع 'الأعمال الإرهابية' مسبقًا يتم من خلال قوات الشرطة، ولكن اليوم يطلق عليه مصطلح "الحرب على الإرهاب". وقد أدى عدم الوضوح في التمييز بين حقوق الإنسان في ظل الولاية القانونية للشرطة والقانون الإنساني الدولي الذي يحكم النزاع المسلح إلى أعراض اعتقال للقانون الدولي والممارسات الإدارية. فالاعتقالات

لقد تغير العالم منذ اعتماد مجلس الأمن للقرار 1325 في أكتوبر/تشرين الأول 2000. فطبيعة الصراع في بعض المناطق اختلفت اختلافًا نوعيًا، ومحتوى ما نعني بكلمتي السلام والأمن يتطور، كما تحول أيضًا فهم ما نعنيه بكلمة العدالة. ويتسبب هذا الواقع الدائم التغير والتطور في معضلات كبرى تواجه الأركان الأربعة لقرار مجلس الأمن 1325 وقراراته اللاحقة: أركان المنع، والمشاركة، والحماية، وبناء السلام والتعافي. وفي هذا السياق تقوم الدراسة العالمية بإجراء استعراض لفترة خمسة عشر عامًا من تنفيذ القرار 1325. وهي تنظر إلى الفجوات الواجب سدها بالإضافة إلى الحاجة لمراجعة بعض الافتراضات الأساسية.

تغيرت طبيعة النزاع

منذ الحرب العالمية الثانية، انخفض العدد الفعلي للنزاعات وعدد المدنيين المتأثرين بالنزاع إلى حدٍ كبير. ورغم ذلك فإن الإدراك العام هو أن العالم يعيش في وسط نزاعات وأزمات مدمرة وغير مسبقة. أحد أسباب ذلك هو أن الإعلام العالمي والتقدم في تكنولوجيا الاتصالات قد وضع الحقيقة الصارخة للصراعات القائمة داخل غرف معيشة الجماهير وأماكن عملهم، مما أدى إلى زيادة الوعي بمدى الدمار والألم والمعاناة الناتجة عن الإصابات بين المدنيين. لذلك، فإن تواصلنا يجعل النزاع يبدو وكأنه مدمرٌ للغاية وبلا نهاية.

ثانيًا، النزاعات في أنحاء عديدة من العالم أصبحت أكثر طولاً. في هذه المواقف، وبالنسبة للمدنيين الذي يعيشون في هذه المناطق، يتم تطبيع العنف، ويصبح أمراء الحرب قذرة والاقتصاد غير خاضع للتنظيم وتظل الدول هشة لفترات طويلة من الزمن. وتدمر هذه النزاعات المطولة الحياة المدنية. ويصبح الفعل الجنائي سائدًا مثل الاتجار في المخدرات والبشر والتخريب ويبدأ الفساد في الهيمنة على الحياة العامة. وتعلن الصناعات الجشعة التي تتعامل مع المواد الخام دخولها. وتبدأ شركات الأمن الخاصة، والقوات شبه العسكرية وغيرها من الجماعات المسلحة التي تعمل في الظل في الظهور وعادة ما تنقسم من تشكيلات المتمردين الأساسية. ويجعل مستوى انعدام الأمن الحياة اليومية العادية معاناة، ويصبح البقاء هو الشغل الشاغل للجميع.

ثالثًا، منذ عام 2001، تغيرت طبيعة النزاع في مناطق معينة ومحددة من

حرماتها وحياد العاملين في المساعدات الإنسانية لا يتم احترامهما دائماً، مما يترك السكان المدنيين معرضين بشدة للخطر ويجعل فرصة النجاة ضئيلة للغاية إلا في حال كانوا لاجئين أو مشردين داخلياً. وفي هذه السياقات، عادة ما تتقدم النساء الأكبر سناً كبنات للسلام وعاملات في المجالات الإنسانية، نظراً لأنهن عادة ما يكنّ الوحيدات اللاتي يحظين بالشرعية والثقة من جميع الأطراف للقيام بالمساعدات الإنسانية.

ولا يمكن للمرء، وهو يواجه هذه الانتقادات، أن يغض الطرف عن بعض التهديدات الوشيكة التي تشكلها جماعات التطرف العنيف من الفئات الدينية والعرقية المختلفة والتي لا تعترف بالاختلاف في الرأي ولا الديمقراطية ولا حقوق المرأة. ولكن، الرأي السائد بين النساء اللاتي يعشن في هذه المناطق، بالإضافة إلى الممارسات العاملات في الميدان، هو ان القوة وحدها لا يمكن أن تكون هي الحل. لا بد أن يكون هناك مزيد من التركيز على المنع، وتمكين أكثر لبناء السلام من النساء مع احترام استقلالهن، وموارد أكثر متاحة لجعل استراتيجيات المنع قابلة للتحقيق. لا بد من منع النزاعات، وإذا كان لا مفر منها، فلا بد أن تصبح أكثر إنسانية.

تغيرت طبيعة الأسباب الجذرية

مع تغير ممارسات الحرب في بعض أنحاء العالم، فقد تغيرت كذلك العديد من 'الأسباب الجذرية' المفترضة للحروب. ففي حين كانت الحروب التي تلت الحرب العالمية الثانية حروباً قومية أو سياسية قائمة على أيديولوجيات سياسية، إلا أن العديد من حروب اليوم دينية أو عرقية في الأصل. وهي تقع تحديداً في نطاق سياسة حركات إثبات الهوية وتكون في أكثر صورها تطرفاً، محافظةً للغاية ولها ردود أفعال ضد المرأة وحقوقها.

في عام 2000، عند اعتماد القرار 1325، كانت القضايا الرئيسية التي تواجه المرأة في مواقف النزاع هي القوة العاشمة للعنف الجنسي، أو فقدان الأطفال أو المقربين في النزاع، أو أن تصبح مقاتلة سواء كرهاً أو طوعاً، و/أو ترك الممتلكات كلاجئات ضعيفات أو مشردات داخلياً. وما زالت جميع هذه المخاوف قائمة اليوم، ولكن بالإضافة إلى ذلك، في بعض الحروب، أصبحت مخاوف المرأة أكثر فظاعة، وفي نفس الوقت، أصبحت طبيعة الحرب تغزو

المستهدفة، واستخدام القصف الجوي في المواقف الداخلية، التي تتعلق بنزاعات 'غير مسلحة'، والتشريعات الاستثنائية والتدابير التنفيذية التي تتخذ للمراقبة وممارسات الاعتقال جميعها تؤدي إلى معضلات جديدة في مجال حقوق الإنسان.

قد تزيد هذه التدابير من الإحساس بالأمن، وقد تردع الهجمات بالفعل، ولكنها تؤدي أيضاً إلى مزيد من الاستقطاب والتطرف، بالإضافة إلى أفعال مقاومة فردية وجماعية. وفي هذه العملية، تُجبر العديد من النساء إلى أن يظلن موقفتين غامضاً، وهن يشاهدن مجتمعهن المحلي يتمزق أو يتحول إلى الطابع الأمني بقوى استقطابية. وهن عادة غير راضيات عن أساليب المتطرفين، ولكنهن غير راغبات في أن يكنّ في صف القوات التي تستهدف أبنائهن أو أزواجهن أو عائلاتهن أو تمارس التمييز ضدهم. وعادة ما ينظر مكافحو الإرهاب الأصوليين إلى هذا الغموض في الموقف على أنه تواطؤ بينما يراه المتمردون المتحمسون التزاماً غير كافٍ.

وقد شهدت الفترة منذ عام 2000 الكثير من الابتكارات التكنولوجية التي تغير طبيعة الحروب. ورغم وجود استخدامات إيجابية كثيرة للتكنولوجيا في حماية السكان والمساعدة في الجهود الإنسانية، إلا أن تكنولوجيات الأسلحة التي تستخدم في النزاعات أكثر فتكاً بكثير. فقد تسببت الأسلحة الجوية غير المأهولة، والأنواع الجديدة من الطائرات والأنواع الجديدة من أسلحة الأرض-جو في معضلات جديدة وغير متوقعة بالنسبة للنساء المقيمت في مناطق الحروب. هذا عقد يتواجد فيه قطع رؤوس الأفراد الوحشي الاستفزازي جنباً إلى جنب مع الاستهداف المتعمد للأماكن والأفراد وحيث النساء مجرد أرقام فيما يطلق عليه 'الأضرار الجانبية'. لذا، فإن المرأة في هذا القرن يمكن أن تغتصب بوحشية اغتصاباً جماعياً وأن تُسوه في إحدى القارات، مما يتطلب مساعدة فردية للناجيات، في حين تعامل كمجرد رقم إكلينيكي مجهول الهوية في قارة أخرى.

إن حروب اليوم، سواء كانت قتالاً تقليدياً في حروب أهلية أو بالمشاركة في حروب غير متناظرة، قد أدت إلى أكبر أعداد من الأشخاص المشردين داخلياً ومن اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى عواقب إنسانية وخيمة. وقد زاد من صعوبة ذلك حقيقة أن الأماكن الإنسانية المصونة

تغيرت بوضوح الأجواء التي كان توافق الآراء فيها يتحقق بسهولة. العملية السياسية أصبحت أكثر استقطاباً، سواء داخل مجلس الأمن أو خارجه، والقرارات أصبحت تصدر ببطء وبشق الأنفس نظراً لانعدام الثقة وللمخاوف من وجود خطط خفية.

وقد أثرت حالة الاستقطاب وانعدام الثقة على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بالإضافة إلى البنود المواضيعية الموجودة على جدول أعمال المجلس. وهناك اعتقاد بأن الزخم الذي كان وراء قرارات مثل 1325 يتباطأ ويؤدي إلى تضائل القاسم المشترك، وعادة ما يظل رهن المصالح السياسية بالإضافة إلى المقايضات والمفاوضات السياسية. ولهذا السبب، هناك اعتقاد بين أصحاب المصلحة بأن العقد القادم من المرأة والسلام والأمن يجب ألا يسعى إلى ترسيخ المكاسب داخل مجلس الأمن فحسب، وإنما إلى تحديد مننديات ومؤسسات أخرى لدفع القضايا الهامة إلى الأمام.

وفي هذا الصدد، لم يقتصر تحديد المنظمات التي يمكن أن تسهم في تنفيذ القرار 1325 على المننديات متعددة الأطراف الأخرى التي ترتبط بالأمم المتحدة وإنما امتد إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضاً. كما تم توجيه الدعوة إلى الحكومات الوطنية لكي تصبح القوة الدافعة الرئيسية للقرار 1325، وإلى توفير التمويل المناسب للمنظمات النسائية على مستوى المجتمع المحلي لضمان قدرتها على مساواة حكوماتها. كما أن وكالات الأمم المتحدة مطالبة بأن تزيد من إظهار القضايا المعنية وأن تنشئ هيكل مؤسسية في المقرات الرئيسية وفي الميدان لضمان عدم وجود فجوة بين المعايير الدولية وبين تنفيذها.

هشاشة الدول وظهور الجهات غير التابعة لدول

رغم اكتساب عقيدة السيادة لطاقة جديدة نظراً للتطورات التي حدثت مؤخراً على المستوى الدولي، إلا أن مفهوم 'الدولة القومية' كأساس للنظام الدولي يتعرض أيضاً لضغوط. فالعولمة والشبكات العالمية تؤثر من الناحية العملية على جميع القرارات السيادية الوطنية، بينما تزداد قوة الروابط الإقليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي داخل الدول، تقوم الجهات غير التابعة لدول في بعض الأحيان باكتساب قدر كبير من السلطة سواء كانت هذه الجهات صناعات استخراجية متعددة الجنسيات أو جماعات مسلحة تتحكم في أراض شاسعة. وفي

+ بالنسبة للمدنيين الذي يعيشون في هذه المناطق، يتم تطبيع العنف، ويصبح أمراء الحرب قدوة والاقتصاد غير خاضع للتنظيم وتظل الدول هشة لفترات طويلة من الزمن.

أكثر فضاءاتهم خصوصية، تلك الفضاءات ضمن الأسرة والمجتمع المحلي حيث يتعرض إحساسهم بالأمن والهوية إلى تهديدات عميقة. وفي كل موقف من تلك المواقف الجديدة، يواجهن خيارات صارخة ومستحيلة، ونتيجة لذلك عادة ما يعيشن في حالة من الغموض وفقدان الأمن باستمرار.

مع هيمنة سياسة حركات إثبات الهوية، لا تزال بعض الأسباب الجذرية الكامنة للنزاع، من التمييز إلى تغير المناخ، قائمة وهي مشكلات متسقة وتتطلب تغييرات هيكلية على المدى الطويل. فسياسات الجهات المانحة التي تركز على 'المشروع' فقط لا تقدم إلا ضمانات وفي بعض الأحيان تحول دون مواجهة المجتمعات للقضايا من خلال سياسات بعيدة النظر. سوف يستغرق تغيير بعض القضايا التي تتعلق بالمرأة عقوداً من الممارسات الحريصة والمتسقة. ويجب أن يعالج المجتمع الدولي هذه القضايا الهيكلية طويلة الأمد بأسلوب أكثر منهجية.

العمليات متعددة الأطراف في ظل الضغوط

في عام 2000 حين اعتمد مجلس الأمن القرار 1325، بعد الحروب التي جرت في البوسنة ورواندا، كان العالم مكاناً متحدًا وبخاصة فيما يخص قضايا المرأة والسلام والأمن بالإضافة إلى الأطفال والنزاعات المسلحة. وقد نتج عن هذا القرار قدر كبير من الأنشطة سواء على المستوى الدولي أو المستويات الوطنية والإقليمية. فقد تم تحفيز المرأة، والدول الأعضاء أيضاً. وأخيراً أصبحت هناك معايير عالمية وممارسات أفضل للاستقاء منها، ولإمكانية الحوار والتواصل بين البلدان والثقافات. ولكن، منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من اتخاذ خطوات هامة إلى الأمام فيما يتعلق بالعنف الجنسي،

قانوني واضح بموجب القانون الدولي بالنسبة للسكان المدنيين الخاضعين لسلطة الجهات غير التابعة لدول. وتفرض 'عقيدة فيلاسكويز' على الدول ضرورة توخي الحرص الواجب لضمان اتساق أفعال الجهات غير التابعة لدول مع المعايير الدولية. ولكن إذا كانت سلطة الدولة لا تسري على المناطق الواقعة تحت سيطرة الجهات غير التابعة لدول، فكيف يمكن ضمان الامتثال مع المعايير الدولية؟ كيف للمرء أن يقيس التقدم المحرز؟

تحظر العديد من الدول إبرام أي تواصل بين وكالات الأمم المتحدة وبين الجهات غير التابعة لدول والتي ينظر إليها باعتبارها عصابات إجرامية. ولكن، من المهم إيجاد طريقة مقبولة ومعترف بها للسماح بالعاملين في مجال المساعدات الإنسانية بالدخول إلى الأراضي التي تسيطر عليها الجهات غير التابعة لدول وإشراكها في القضايا المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك النساء. إن المساءلة المباشرة للجهات غير التابعة لدول عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تتضمنها اتفاقيات جنيف، ويتضمنها الآن نظام روما الأساسي بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالرصد والإبلاغ. ولا بد من تقوية هذه المساءلة حتى تشعر هذه الجهات الفاعلة أيضًا بالقوة الكاملة للقانون وبقدرة العقاب على الردع.

هناك نوع آخر من الجهات غير التابعة لدول يتمثل في الكيانات التجارية عبر الوطنية. في أثناء الحرب وبعدها، تتيح الأطر التنظيمية الضعيفة للشركات الجشعة، وبخاصة في الصناعات الاستخراجية، الحصول على استثمارات كبيرة. وتقوم هذه الصناعات بتجهيز السكان وتطبيق نظمها الأمنية التداخلية الخاصة، وتشجيع الفساد المستشري ويكون لها تأثير هائل على الحكومة على جميع المستويات. وقد اشتكت العديد من النساء ومنظماتهن من تهجيرهن مع الحصول على تعويضات قليلة أو عدم الحصول على تعويضات مطلقًا. كما أنهن يتعرضن للعنف من قوات الأمن الخاصة المرتبطة بتلك الصناعات.

التنوع

كانت إحدى الرسائل الواضحة التي ظهرت من خلال المشاورات التي سبقت إصدار الدراسة العالمية هي أن العالم مكان متنوع. ولا بد من فهم عالمية معايير وقيم الأمم المتحدة في هذا السياق. ويتطلب الإقرار بالتنوع المشاركة في صنع السلام حتى تكون المرأة وغيرها من الفئات المهمشة جزءًا من أي

إن حروب اليوم، سواء كانت قتالًا تقليديًا في حروب أهلية أو بالمشاركة في حروب غير متناظرة، قد أدت إلى أكبر أعداد من الأشخاص المشردين داخليًا ومن اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى عواقب إنسانية وخيمة.

بعض السياقات، تكون أوضاع 'الاحتلال'، حيث توجد كيانات تشبه الدولة دون اعتراف دولي مناسب، ليست في صالح السكان المدنيين، وتحول دون حصولهم على الحماية الكاملة التي يوفرها القانون الدولي وحقوق الإنسان الدولية.

أدى ظهور المنظمات الإقليمية إلى منح قضايا المرأة والسلام والأمن فرصة جديدة لكي يكون لها طاقة واتجاه أكثر تركيزًا. وقد بدأ كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في لعب دور نشط في القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة لتقوية هذه التطورات وهناك أمل في أن تنتشر المبادرات إلى مناطق أخرى.

ولكن المنظمات الإقليمية تفرض أيضًا معضلاتها الخاصة على المرأة والسلام والأمن وتؤثر على السيادة الوطنية بطرق جديدة وفريدة. وقد كشفت المشاورات مع النساء في مناطق الشرق الأوسط، والقوقاز وجنوب آسيا عن حالة من التردد والحذر إزاء المنظمات الإقليمية وبخاصة حين استُشعر بأن الهيمنة ستكون لصالح قوة أو بضع قوى عظمى. وفي المقابل، كان هناك قدر كبير من الثقة والاعتماد على المبادرات الإقليمية في أفريقيا وأوروبا حين حصلت العديد من الدول على نفس القدر من السلطة. وعند التعامل مع قضايا السلام والأمن، يجب وضع هذه العوامل أيضًا في الاعتبار.

ولا يمكن إغفال سلطة الجهات غير التابعة لدول في الدول الهشة. وبالطبع، فإن النوع الأساسي من الجهات غير التابعة لدول الذي نراه في العالم يتمثل في الجماعات المسلحة التي تسيطر على أراضٍ وتدير حكومات موازية تفرض الضرائب واللوائح على المستوى المحلي. ولا يوجد في الحقيقة وضع

+ " إن ما حدث فيما يخص السلام
والأمن هو أننا أهملنا تمامًا نصف
السكان، وبالتالي، فإننا نندهش
حين لا يكون السلام مستدامًا [...] .
والطريقة الوحيدة لجعل شيء ما
مستدامًا هي أن نجعله قيمة أصيلة،
وأن نجعله تغيرًا ثقافيًا."

الاء مرابط، الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني
بالدراسة العالمية، مقابلة بالفيديو مع هيئة الأمم المتحدة
للمرأة، 2015

في احتواء العنف المادي فقط. كما أن للأمن أبعادًا سياسية واقتصادية
 واجتماعية. وهو عبارة عن أمن عام وخاص. وهو يعني غياب الخوف، ولكنه
يعني أيضًا غياب العوز. كما أنه يعني ضمنيًا المشاركة النشطة، وهي أن
يُسمح لك بالمشاركة في القرارات التي تتخذ بالنيابة عنك. ورغم أن الأمن
في النموذج القديم كان مرتبطًا بضمان بقاء الأفراد، إلا أنه تم الاعتراف
به في الآونة الأخيرة على أنه مصطلح أشمل يهدف إلى أمن ورفاه الأفراد
ومجتمعاتهم المحلية. ورغم أن المرأة لم تكن عاملاً رئيسيًا في التعريفات
السابقة للأمن، إلا أن النهج الحالية - والتي تتضمن الأمن في المنزل
والمجتمع المحلي - تجعلها من الفاعلين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

عملية سلام. كما يتضمن الإقرار بأنظمة العدالة ومسارات المصالحة المتنوعة
الموجودة في شتى أنحاء العالم. وعند المشاركة في بناء السلام؛ يتطلب الأمر
ألا نعتمد سياسة 'حجم واحد يناسب الجميع' وأن نرسم خرائط للاحتياجات
المحلية والمهارات في موقع معين قبل تنفيذ البرامج فيه.

كما يعني الإقرار بالتنوع فهم التنوع بين النساء ومجموعات المشكلات
المختلفة التي تواجهها كل فئة من فئات النساء في كل سياق. كما يعني أنه
حين يتم تضمين النساء في عملية السلام، بأن يعكس التنوع بينهم، وألا تكون
مشاركتهم في أية عملية رسمية مجرد رمز أو لعكس إرادة الأغلبية فقط.

تغيرت طبيعة 'السلام'

لعقود مضت، كان السلام يعني إسكات أصوات الأسلحة واستعادة السياسة
الرسمية كطريقة للحكم. وكان وقف إطلاق النار وتسريح القوات يمثلان
محور التركيز الرئيسي لعمليات السلام. ولكن هناك إقرار اليوم بأن السلام
يمثل شيئاً أبعد كثيراً من 'غياب العنف'. وأصبح السلام يعني بصورة متزايدة
عملية سياسية شاملة والتزاماً بحقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب ومحاولة
التعامل مع قضايا العدالة والمصالحة.

وبمرور الوقت، أظهرت الأبحاث بأن السلام المستدام ممكن في حال كانت
عملية صنع السلام شاملة لجميع الأطراف - وهو الأمر الذي تثبته الدراسة
العالمية بوضوح فيما يتعلق بالمرأة. وقد أظهرت أبحاث سابقة أيضًا أنه
بالإضافة إلى مشاركة المرأة فإن العدالة والمصالحة عوامل أخرى تؤدي إلى
السلام المستدام، وتجعل البرامج فعالة من الناحية التشغيلية. لذا فإن كلاً من
الشمول والعدالة يعتمدان على عملية ما بعد النزاع التي تعطي امتيازات
لحقوق الإنسان كعنصر رئيسي في هيكل ما بعد الحرب.

تغيرت طبيعة 'الأمن'

مرة أخرى، في العصور السابقة، كان يُنظر إلى الأمن أيضًا في سياق 'غياب
العنف'. واليوم يُنظر إلى الأمن بطريقة أكثر اتساعًا بكثير وغير محصورة

العدالة التحويلية

الدول الأعضاء والرأي العام.

إن للمنافسة على الموارد، والتي تعطي حفظ السلام نصيبًا كبيرًا من الكعكة، تبعات على النساء في شتى أنحاء العالم، وبخاصة اللاتي لا يعشن في مناطق الصراعات. إن خسارة التركيز الكبير على التنمية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تمثل محور الحياة اليومية للنساء، تعني أن هذه الأولويات داخل البلدان التي تتطلب دعمًا دوليًا إما أن تكون غير ممولة أو تتلقى تمويلًا أقل مما ينبغي.

التركيز على المنع و"لا لعملية العسكرية"

إن الاعتماد على استخدام القوة كوسيلة وحيدة لتسوية النزاعات قد يؤدي، في حد ذاته، إلى خلق والحفاظ على دورة العنف. ولهذا السبب، فإن النساء من شتى أنحاء العالم كررن التأكيد على أن الاستجابة العسكرية يجب استخدامها بحرص. وكما سبق الذكر، فقد جادلن بضرورة زيادة تأكيد النظام العالمي على المنع والحماية من خلال الوسائل غير العنيفة، وتخصيص المزيد من الموارد لهذا المسعى. إذا تم استخدام القوة، حتى من أجل حماية المدنيين، فلا بد من الوضوح ومن وجود أهداف واضحة ويمكن تحقيقها.

لا بد أيضًا من فهم التغيرات الكبيرة التي نمر بها، في سياق احتياجات المرأة ومخاوفها في مواقف محددة من النزاع. ينبغي أن يكون ما هو 'محلي' أهم العوامل في تحليلاتنا. وعلى الرغم من ذلك، فقد تحدثت المرأة بصوت واحد من كل قارة لإيصال رسالة رئيسية إلى مجلس الأمن: لا بد للأمم المتحدة أن تتولى موقع الريادة في إيقاف عملية العسكرية والنزعة العسكرية التي بدأت في 2001 في حلقة من النزاعات تزيد باطراد. ينبغي أن تتوقف عملية تطبيع العنف على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يجب توسيع الشبكات النسائية التي تضم بناء السلام وصانعات السلام ودعمها لكي تحتل موقع الصدارة. ويعد تضامنها أمرًا أساسيًا إذا أردنا أن نحرك العالم في اتجاه الرؤية الأصلية للأمم المتحدة، حيث تقوم الأمم بتحويل "السيوف إلى شفرات للمحراث" وتتصرف من خلال قناعاتها بضرورة منع الحروب من خلال الحوار والمناقشات.

على مدى قرون، كان يُنظر للعدالة على أنها عقاب المجرمين الذين يرتكبون جرائم ضد الضحايا. كما عززت الأنظمة القانونية الاستعمارية والتي تشكل أساس معظم القوانين حول العالم، المفاهيم العقابية للعدالة. وبالنظر إلى الطبيعة الشنيعة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لا يستطيع المرء الابتعاد كليًا عن المفاهيم العقابية، نظرًا لأن هذا يعني قبول مبدأ الإفلات من العقاب. وبالنسبة للعنف الجنسي، فقد عبّر المجتمع الدولي عن وجهة نظره بكل وضوح وبصوت واحد. ولكن، في الأونة الأخيرة، تم تعزيز الجوانب العقابية للعدالة بالدعوة إلى جبر الضرر والمصالحة بما في ذلك البحث الجماعي عن الحقيقة والحفاظ على الذكرى. في الحروب الأهلية، يُنظر إلى هذا النهج باعتباره أمرًا أساسيًا لتعافي المجتمعات المحلية ولكي تلعب العدالة دورًا تحويليًا في عملية التعافي.

تغيرت الأمم المتحدة

في عام 2000، كان يُنظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها منظمة تنموية وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره أدواتها الأساسية وبخاصة في الميدان. أما اليوم، وبميزانية تبلغ تسعة مليارات دولار، أصبحت جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام على ما يبدو الولاية القانونية الأساسية للأمم المتحدة، رغم أن البعض لا يزال يقاوم هذا التغيير. وقد أخذت هذه القوة الدافعة تجاه عمليات السلام الاستباقية المنظمة على حين غرة. وكانت الاستجابة في معظم الأحوال مُخصّصة، دون تخطيط منهجي. وقد تناول استعراض لعمليات السلام في الأمم المتحدة، أجري في نفس وقت الدراسة العالمية، هذه القضايا بالتفصيل. وقد تأثرت المرأة بهذا التغيير في محور تركيز الأمم المتحدة. فهي تحظى بتمثيل أقل بكثير من مستويات تمثيلها في إدارة عمليات حفظ السلام سواء في المقر العام أو في الميدان. ولا تزال قضية الاعتداء الجنسي من قبل قوات حفظ السلام والعاملين في المساعدات الإنسانية تمثل مشكلة بالنسبة للأمم المتحدة وتتطلب إجراءات فعالة وقوية. وأخيرًا، فإن دور الأمم المتحدة في حماية المدنيين، بما في ذلك النساء، قد أصبح الآن يحظى باهتمام بالغ من